THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيـــان

وفد الجمهورية العربية السورية

يلقيه

الوزير المستشار

د. عمار عوض

أمام

اللجنة الخامسة

حول البند 161

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في ٢ أيار 2016

السيد الرئيس،

بداية يود وفد بلادي أن يشكر السيدة بيتينا توتسي بارتيسيوتاس، المراقب المالي، على تقديمها تقريري الأمين العام المتضمنين أداء وتنفيذ ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (الاندوف) للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ والوارد في الوثيقة A/69/572 ، وميزانية الاندوف للفترة 2016-2017 والوارد في الوثيقة A/70/695، كما يشكر السيد كارلوس لويس ماسيو رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على تقديمه تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة والوارد في الوثيقة A/70/742/Add.1.

السيد الرئيس،

أنشئت قوة الاندوف بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٣٥٠ لعام ١٩٧٤ للفصل بين القوات السورية وقوات الاحتلال الاسرائيلي في الجولان السوري المحتل إثر حرب تشرين الأول ١٩٧٣ . وإن السبب الرئيسي لإنشاء هذه القوة واستمرارها يعود لقيام إسرائيل باحتلال الجولان السوري في العام ١٩٦٧، واستمرارها بهذا الاحتلال في تحدٍ سافر لقرارات الشرعية الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة بهذا الشان، والتي تطالبها بالانسحاب الكامل منه حتى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧. وبما أن السبب في نشر هذه القوة واستمرار وجودها في الجولان السوري هو استمرار الاحتلال الاسرائيلي، لذلك يؤكد وفد بلادي مجدداً على أن تمويل قوة الاندوف يجب أن تقع على عاتق الطرف الاسرائيلي المعتدي، القائم بالاحتلال ، استناداً إلى المبدأ الذي دأبنا

على تأكيده والمنسجم مع المبادئ الأساسية الواردة في قرار الجمعية العامة رقم ١٨٧٤(د-إ-٤) تاريخ ٢٧/ حزيران ١٩٦٧، ومع المبدأ القانوني العام القائل " أن مسؤولية جبر الضرر تقع على عاتق المتسبب فيه ".

السيد الرئيس،

يود وفد بلادي أن يؤكد مرة أخرى على ضرورة أن تكون تقارير الأمانة العامة حيادية وبعيدة عن التسييس وأن تعكس الحقائق كما هي من أرض الواقع دون مجاملة أو محاباة لطرف على حساب الطرف الآخر ، حيث أن تقريري الأمين العام تجاهلا الإشارة الى سبب تدهور الحالة الأمنية على الجانب "برافو" والذي يعود الى الأعمال الارهابية التي تقوم بها المجموعات الارهابية المسلحة والتي لم تسلم منها المرافق العامة والبنية التحتية في جميع أنحاء سوريا، بما فيها المرافق العائدة لقوة الاندوف، وذلك استناداً الى تقارير الأمين العام الخاصة بالاندوف. كما تجاهل التقرير أيضاً الاشارة الى دور الأنشطة العسكرية الاسرائيلية المباشرة أو الداعمة للجماعات الارهابية المرتبطة بالقاعدة و داعش في تصعيد التوتر في منطقة الفصل، بما في ذلك معالجة الارهابين في مشافيها وإعادتهم عبر خط الفصل لمتابعة أعمالهم الارهابية ، وهو ما عرض ويعرّض حياة قوات الأمم المتحدة العاملة في الأندوف للخطر ويساهم في تقوّيض عمل هذه القوات، فضلاً عن كون ذلك يعني أن الاحتلال الاسرائيلي يشارك فعلياً في الأعمال العدائية التي استهدفت وتستهدف قوة الاندوف ، مما يتيح لهذه المجموعات الارهابية حرية الحركة ،

وقيامها بعدة مناسبات بخطف حفظة سلام تابعين للاندوف أو اطلاق النار عليهم أو استهداف مواقعهم ، دون تحميل هذه المجموعات المسؤولية عن الاضرار التي نجمت عن هذه الاعتداءات، حيث يشير التقرير وبشكل مبهم إلى استيلاء هذه المجموعات على مواقع قوة الاندوف واختطافها لعدد من أفرادها، واصفة هذه الأعمال " بالاستيلاء العدائي واحتجاز حفظة السلام " دون الإشارة إلى جبهة النصرة المرتبطة بالقاعدة والتي قامت بالاختطاف على الرغم من إنها مدرجة على قوائم مجلس الأمن للمجموعات الارهابية.

ونشير في هذا الإطار الى أن انسحاب قوات الأندوف من بعض مواقعها أفسح المجال لهذه المجموعات الارهابية المسلحة لشغل هذه المواقع لتصبح قاعدة انطلاق لها في مهاجمة القوات السورية بمساعدة قوات الاحتلال الاسرائيلي، وهنا يشدد وفدي على أهمية عودة الأندوف، بالسرعة الكلية، الى شغل هذه المواقع خاصةً وأن الحكومة السورية قدمت الدعم الكامل لقوة الأندوف لاعادة انتشارها في منطقة الفصل، وتعمل على طرد الارهابيين منها، ومنحت كافة التسهيلات الممكنة لتعزيز قوة الأندوف لما لذلك من أهمية في ضمان الاستقرار في منطقة الفصل. ولذلك لابد من التعامل مع هذا الواقع الخطير بما يستحقه من جدية واهتمام ودونما إبطاء ، وذلك بعد تجاهل غير مبرر من قبل المعنيين في إدارة عمليات حفظ السلام لكل التحذيرات والمعلومات التي قمنا بنقلها إليهم خلال السنوات السابقة.

السيد الرئيس،

يعبر وفد بلادي عن رفضه لتجاهل الأمانة العامة للكثير من الحقائق، فقد ذكرت الأمانة العامة في تقريرها " بأن تقلب الأوضاع في منطقة الفصل وحوادث اطلاق النار هو بسبب النزاع الأهلي في سوريا "، دون أن تشير إلى من قام بهذه الخروقات ، حيث تتجاهل الأمانة وعن عمد الخروقات الاسرائيلية لاتفاقية فصل القوات لعام ١٩٧٤. كما تستمر الأمانة بتوصيف النزاع في سوريا بأنه "نزاع مدني أو أهلي "، بينما هو في واقع الأمر حرب على الارهاب تقوم بها الحكومة السورية بالتعاون مع حلفائها وأصدقائها بالنيابة عن العالم كله وفقاً لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الارهاب لاسيما القرارات (٢١٧٠-٢١٧٨-٢١٩٩-٢٢٥٣) . كما تستمر الأمانة العامة بسياسة اطلاق صفة " الجماعات المسلحة" أو " العناصر المسلحة التابعة للمعارضة" على المجموعات الارهابية المسلحة التي تنشط في منطقة الفصل وتمارس أبشع أنواع الارهاب بحق الشعب السوري وتعتدي على قوة الاندوف وأفرادها. لذلك يطالب وفد بلادي الأمانة العامة بإصدار تصويب رسمي لتقريرها يعكس هذه الحقائق سالفة الذكر. كما يتطلع الى أن تعكس تقارير الأمانة العامة القادمة الحقائق كما هي وأن تسمي الأمور بمسمياتها.

السيد الرئيس،

إن التخفيض المقترح على ميزانية الاندوف والذي يقارب ٨% من ميزانيتها يشكل تخفيضاً غير عادل و ممنهج بحق هذه البعثة التي تعتبر من أقدم بعثات عمليات حفظ السلام ومن أصغرها لناحية العدد والميزانية، حيث يلاحظ قيام الأمانة العامة وفي كل عام بإجراء تخفيضات في ميزانية الاندوف وتقليص عدد العاملين فيها من عسكريين و محليين سوريين ، لذلك نرى أن مقترح الأمانة العامة بإلغاء ١٦ وظيفة في قوة الاندوف بمقدار وظيفتين دوليتين و ١٢ وظيفة وطنية ووظيفتين من الوظائف المؤقتة الدولية ، يشكل اجحافاً بحق البعثة وبحق ملاكها الوظيفي، وخاصة من الموظفين المحليين السوريين ، وإن التذرع بعدم الحاجة لهذه الوظائف بسبب الحالة في منطقة العمليات وتخفيض عدد المواقع العسكرية على الجانب برافو ونقل مقر القوة لا يبرر هذا المقترح المجحف. فالحالة الراهنة هي مؤقتة ، والقوة يجب أن تعود الى شغل مقرها ومواقعها بأقرب وقت ممكن . إذ أن الحكومة السورية و من حرصها على استمرار عمل الاندوف ، وكما أكدنا سابقاً ، جادة في تطهير منطقة الفصل بالكامل من العصابات الارهابية المسلحة ، وتقوم بالتنسيق مع قوات الأمم المتحدة العاملة في سوريا بالعودة تباعاً ، حيث سهلت مؤخراً إجراء جولات استطلاعية عسكرية ومدنية للأندوف كونها تعتزم العودة إلى المنطقة الشمالية من منطقة الفصل ، مع العلم بأن الحكومة السورية كانت ضد انسحاب الاندوف من منطقة الفصل وخصوصاً من

معسكر نبع الفوار مقر قيادة الاندوف . هذا وتعمل الحكومة السورية حالياً على تقديم كافة أشكال الدعم والتسهيلات لقوات الأمم المتحدة العاملة في الجولان لتسهيل إجراءات عودة الاندوف إلى منطقة الفصل قريباً. وفي هذا الإطار، يؤكد وفد بلادي على ضرورة الالتزام باتفاقية فصل القوات واتفاقية الاجراءات الأساسية العملياتية الناظمة لعملها في الأمور المرتبطة بالتعاون الاقليمي والممارسات الادارية وعمليات التعيين واستحداث الوظائف وتحديد مهامها، وعلى ضرورة عدم التداخل بين عمل بعثات الأمم المتحدة في المنطقة والتي لبعضها طابع سياسي أو إنساني بحت يختلف عن ولاية قوة الأندوف ذات الطبيعة العسكرية حصراً ، حيث تقتصر مهمتها بالحفاظ على وقف إطلاق النار ومراقبة اتفاق فض الاشتباك ، وبالتالي لا علاقة لها بالشأن الداخلي السوري . لذلك فإننا نرفض وجود إشارات في تقرير الأمين العام حول النقاط التالية واقتبس :

- " وجود روابط اتصالات مباشرة بين الاندوف و مكتب المبعوث الخاص ، عن بعد، بما يمكن من تحسين تبادل المعلومات والتنسيق " . فما علاقة الاندوف بالمسار السياسي ومكتب السيد دي ميستورا ؟.
- "وجود تعاون بين الاندوف و الفريق القطري للأمم المتحدة حول قيام الاندوف برصد الحالة الأمنية في سوريا " . فما علاقة الاندوف برصد الحالة الأمنية في كل سوريا بينما ولايتها تقتصر على منطقة فصل القوات؟ .

- وكذلك حول " وجود تعاون بين الاندوف ومنظمة الصليب الأحمر في المسائل الانسانية " ، فما علاقة الاندوف بالمسائل الانسانية ؟. حيث أن التعاون بين الاندوف واللجنة الدولية للصليب الأحمر ينحصر في مسألة تيسير عبور المواطنين المدنيين السوريين سكان الجولان السوري المحتل ونقل محاصيلهم من التفاح إلى سوريا.

لذلك فإننا نشدد مرة أخرى على الطبيعة العسكرية لعمل الاندوف ، وبالتالي فإن أي تجاوز لهذه الولاية سيعتبر تدخلاً في الشؤون الداخلية للجمهورية العربية السورية ، وبعبارة أوضح فإنه من غير المقبول أبداً أن يكون هناك تداخل في عمل هذه القوة مع عمل البعثات الأممية الأخرى ، إلا بعد موافقة وعلم الحكومة السورية وحسب الضرورة التي تراها الحكومة السورية ، وذلك وفقاً لاتفاقية الفصل واتفاقية الاجراءات الأساسية العملياتية الناظمة لعمل هذه القوة .

السيد الرئيس،

لقد رحبت الجمهورية العربية السورية بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك منذ إنشائها وقدمت لها كل الدعم اللازم، واستمرت الجمهورية العربية السورية منذ إنشاء القوة بالإحترام الكامل لإتفاقية فصل القوات على أساس أنها مرحلة مؤقتة بانتظار إعمال قراري الشرعية الدولية ٢٤٢ و٣٣٨ وإنهاء الاحتلال الاسرائيلي للجولان السوري. وتؤمن بلادي على أنه وبالرغم من أهمية الدور الذي تقوم فيه هذه القوة ، إلا أنه يجب ألا يشكل ذلك بديلاً عن

معالجة الاسباب الرئيسية للصراع ، ألا وهو الاحتلال الاسرائيلي وفي هذا الصدد ، تدين الجمهورية العربية السورية قيام حكومة الاحتلال الاسرائيلي مؤخراً بعقد اجتماع لها في الجولان السوري المحتل ، وذلك في خطوة استفزازية وخطيرة للغاية ، تعكس استهتار إسرائيل بالقانون الدولي و قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة و أولها قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ الذي يعتبر أن قرار إسرائيل بفرض قوانينها وسلطاتها وإدارتها في الجولان السوري المحتل لاغياً وباطلاً ومخالفاً للقانون الدولي .

هذا وتجدد بلادي مرة أخرى التزامها باتفاقية فصل القوات وبكافة القرارات ذات الصلة التي تؤكد على أن الجولان جزء لا يتجزأ من الجمهورية العربية السورية ، إيماناً منها بعودة الجولان المحتل عبر الشرعية الدولية ، وتتطلع إلى تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

وفي الختام، يود وفدي أن يعبر عن تقدير سورية الدائم للمهمة النبيلة التي تضطلع بها قوة الاندوف ، كما نود أن نوجه تحية تقدير للدول المساهمة بقوات الاندوف. ويؤكد وفد بلادي على استعداده للانخراط البناء والايجابي في المفاوضات المتعلقة بهذا البند.

وشكراً السيد الرئيس،،،